

استغِي بالله ربِّكَ ربِّ الْعِزَّةِ وَالْمُؤْمِنِينَ الْعَزِيزِ

# رسالة العتبة

مجلة مهتممة بتعريف عن وزارة شؤون الدينية والأوقاف - الجزائر

# التشويب في أذان الفجر

أ. موسى اسماعيل (\*)

وجل وثاب إلى عقله، أي رجع رشه  
وصوابه.

والثواب والمحظوظ جزاء الطاعة، كما قال  
تعالى: **الْمُتَّوَبُّ مِنْ عِذَّةِ اللَّهِ خَيْرٌ**<sup>(2)</sup>  
وسمى الجزاء ثواباً، لأن منفعة عمله ترجع  
إلى الإنسان.

والمنابة وجمعها مثاب، وهي الموضع  
الذي يثاب إليه، أي يرجع إليه مرة بعد  
 أخرى، ومنه سمي المنزل مثابة، كما في قوله  
 تعالى: **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ**  
**وَأَمَّا**<sup>(3)</sup>، أي مرجعاً يرجعون إليه في كل  
 عام.

وأصل التشويب من الإعلام، يقال ثوب  
 إذا لوح بشوبيه.

قال الخطابي: "معنى التشويب إعلام  
 بالشيء وإنذار بوقوعه، وأصله أن يلوح  
 الرجل لصاحبه بشوبيه فينذره عن الأمر يرهقه  
 من خوف أو عدو، ثم كثر استعماله في كل  
 إعلام يجهز به صوته"<sup>(4)</sup>.

من الموضوعات التي تشغله  
 واحد بالأنمة المساجد،

ومرتاديها مسألة أثارها بعض الكتبين، من  
أخذوا العلم بالملكتبة، والمحاورة التلفونية،  
 وفي بعض الأحيان من مطويات تطبع لتوزع  
 مجاناً تكيناً لأفكار مخابر الأقبية والدهاليز،  
 فيبيعها بعض سراسرة الملل والنحل القديمة  
 المتتجدة تشويقاً لمضايينها التي لا تجد لها  
 في عالم الإسلام بقعة حرجة تطبق فيها لعدم  
 علميتها، وانتفاء واقعيتها.

والأستاذ يقدم لنا هنا عرضاً علمياً لما  
 لاكته بعض الألسنة في السنوات الماضية،  
 وغاب فيه توجيهه مقنع، أو واضح، وهو  
 موضوع التشويب في أذان الصبح.

**مفهوم التشويب: التشويب لغة**<sup>(1)</sup>: من  
 ثاب - بالمثلثة - يتوب ثواباً، ومعنى العودة  
 والرجوع إلى الشيء.  
 يقال : ثاب الرجل إلى الله، وتاب،  
 وأناب، أعاد أي ورجم إلى طاعته عز

(\*) أستاذ بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر؛ مشارك في حصة "فتاوي عبر الأثير"،  
 بالقناة الإذاعية الأولى.

والمراد بالتشويب هنا الإقامة، وجاء التصريح بها في رواية مسلم: ((إِذَا سمع الإقامة ذهب))<sup>(6)</sup>.

ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: ((حتى إذا ثوب بالصلاحة أدبر))، أي عاد إلى دعائهم للصلاة بما يشبه الأذان.

**حكم التشويب في أذان الفجر:** التشويب في أذان الفجر سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وجرى به عمل أهل المدينة ومكة من الصحابة والتابعين ومن قال به من غير أهل الحرمين الحسن البصري وابن سيرين، وهو قول مالك والليث والشوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود<sup>(7)</sup>.

والمروي عن الشافعي قولان، القول القديم بالعراق إثبات التشويب في أذان الصبح، وهو الصحيح عند أصحابه، والقول الجديد بمصر لا يقول ذلك<sup>(8)</sup>.

قال الغزالى في الوسيط: "التشويب في أذان الصبح مشروع على القديم، وقال في الجديد أكره ذلك، لأن أبا مخذورة لم يحكه، والفتوى على القديم، لأنه صح عن أبي

**والتشويب في اصطلاح الفقهاء:** هو أن يقول المؤذن في أذان الصبح بعد قوله: "حي على الفلاح": "الصلاحة خير من النوم" مرتبين.

وسمي تشويباً، لأن المؤذن دعا إلى الصلاة أولاً بقوله: "حي على الصلاة حي على الصلاة"، ثم دعا إلى الفلاح بقوله: "حي على الفلاح، حي على الفلاح"، ثم عاد للدعاء إلى الصلاة: "الصلاحة خير من النوم، الصلاحة خير من النوم".

ومعنى الصلاة خير من النوم، أي أن اليقظة لأداء صلاة الصبح في وقتها، خير من الراحة والملائكة التي تحصل من النوم.

ويطلق التشويب أيضاً على الإقامة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا نودي للصلاحة أدبر الشيطان له ضراطٌ، حتى لا يسمع التأذين، فإذا قضي التأذين أقبل، حتى إذا ثوب بالصلاحة أدبر حتى إذا قضي التشويب أقبل، حتى يختلط بين المر ونفسه، يقول له: "اذكر كلما، واذكر كلما"، لما لم يكن من قبل، حتى يظل الرجل ما يدرى كم صلى))<sup>(5)</sup>.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال:  
**(من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: حي على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله)**<sup>(13)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال  
لمؤذنه: **(إذا بلغت حي على الفلاح في الفجر فقل الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم)**<sup>(14)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال:  
**(كان في الأذان الأول بعد الفلاح، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم)**<sup>(15)</sup>.

**الحكمة من التثويب:** خص التثويب بالصبح لأنه وقت ينام فيه الناس غالباً، ويغفلون عن الصلاة.

ولأن النائم يحصل له من الخمول والفتور والعجز والكسل بسبب النوم ما يجعله يفرط في أداء صلاة الصبح في وقتها، فإذا سمع المؤذن ينادي ويقول: **"الصلاه خير من النوم، الصلاه خير من النوم"**، تذكر وتقوت همته للقيام إلى الصلاة.

محذورة وإن لم يبلغ الشافعي رضي الله عنه"<sup>(9)</sup>.

وقال أبو حنيفة وأصحابه قوله بعد الفراغ من أذان الفجر وقبل الإقامة إن شاء<sup>(10)</sup>.

قال الربيعي: "اختلفوا في التشويب، فقال أصحابنا هو أن يقول بين الأذان والإقامة حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين، وقال الباقيون: هو قوله في الأذان: الصلاة خير من النوم"<sup>(11)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه الحنفية مردود، لعدم ثبوته، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم عين موضعه لأبي محذورة رضي الله عنه بعد الحيعتين في أذان الصبح.

والدليل على سنته عمل أهل المدينة النبوية.

وعن أبي محذورة رضي الله عنه قال:  
**(كنت أوذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنت أقول في أذان الفجر الأول: حي على الفلاح، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله)**<sup>(12)</sup>.

وسلم يؤذنه بصلوة الفجر، فقيل: هو نائم فقال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، فأقررت في تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك<sup>(19)</sup>.

وروى مالك أنه بلغه: (أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً، فقال: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح)<sup>(20)</sup>.

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله: "والمعنى فيه عندي، أنه قال له: نداء الصبح موضع القول بما لا هبنا، كأنه كره أن يكون منه نداء آخر عند باب الأمير كما أحدثه الأباء بعد، وإنما حملني على هذا التأويل وإن كان الظاهر من الخبر خلافه، لأن التثواب في صلاة الصبح أشهر عند العلماء وال العامة من أن يظن بعمر رضي الله عنه أنه جهل شيئاً سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(21)</sup>.

**موضع التثواب:** هناك أربعة أقوال في المسألة:

ولأن صلاة الصبح تأتي في حين غفلة بخلاف غيرها من الصلوات، وحتى لا تفوت الناس الجمعة، كانت الحاجة إلى زيادة إعلام، فشرع التثواب لتنذيرهم.

**حكم التثواب في غير الصبح:** يكره التثواب في غير أذان الفجر، لأنه لم تثبت مشروعيته إلا فيه، وقد قال صلى الله عليه وسلم: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد))<sup>(16)</sup>.

وعن بلال رضي الله عنه قال: ((أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتوب في الفجر، ونحاني أن أتوب في العشاء))<sup>(17)</sup>.

وعن مجاهد قال: (كنت مع ابن عمر رضي الله عنه، فتَوَّبَ رجل في الظهر أو العصر، قال: أخرج بنا فإن هذه بدعة)<sup>(18)</sup>.

**متى شرع التثواب؟**: الصحيح أن التثواب شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه لأبي محدورة رضي الله عنه، وأقر بلالا رضي الله عنه عليه.

فعن سعيد بن المسيب عن بلال رضي الله عنه: ((أنه أتى النبي صلى الله عليه

وحملوا ما جاء في حديث أبي مخدورة رضي الله عنه على أن المراد منه الأذان الذي يسبق الإقامة، لأن الإقامة تسمى أذاناً، كما قال رضي الله عنه: ((**بين كل أذانين صلاة**))<sup>(24)</sup>.

**القول الثالث:** وهو المعتمد عند الشافعية، الت Shawib في الأذانين معاً<sup>(25)</sup>.

**القول الرابع:** للبغوي من الشافعية، وتبعد النبوة، الاختيار بين أن يقوله في الأذان الأول أو الثاني، فإن أتي به في أحدهما كفاه.

قال الإمام النووي: "ثم ظاهر إطلاق الغزالى وغيره أن الت Shawib يشمل الأذان الذي قبل الفجر والذى بعده، وصرح في التهذيب بأنه إذا ثوب في الأذان الأول لا يثوب في الثاني على الأصح"<sup>(25)</sup>.

**مناقشة أدلة القول الأول:** يعتريه على أدلة القول الأول، بأن ما قاله الصناعي فيه نظر، إذ يمكن أن نقلب المسألة فنقول: إن الإطلاق يمكن تصوره في قول أبي مخدورة رضي الله عنه: ((**وكنت أقول في أذان الفجر الأول**)), هل يقصد الأذان الذي يكون قبل الفجر، أو الأذان

**القول الأول:** أن موضعها في الأذان الأول الذي يسبق الفجر، وهو لبعض الشافعية، ورجحه الصناعي.

وعدة هذا القول الأخذ بظاهر الحديث عن أبي مخدورة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان وجاء فيه: ((**الصلاحة خير من النوم**، الصلاة خير من النوم، في الأولى من الصبح)). وفي رواية: ((**كنت أقول في أذان الفجر الأول، حي على الفلاح، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم**)).

قال الإمام الصناعي رحمه الله: "وفي هذا تقيد لما أطلقته الروايات"<sup>(22)</sup>.

واستدلوا من جهة المعمول بأن الأذان الأول للفجر شرعاً لإيقاظ النائم، فناسبه الت Shawib، وأما الأذان الثاني فشرع للإعلام بدخول وقت الصلاة<sup>(23)</sup>.

**والقول الثاني:** للملكية والختابة، أن موضعها في الأذان الثاني<sup>(24)</sup>.

واستدل الملكية على تحصيشه بالثانية بعمل أهل المدينة.

**المؤذن من الأذان لصلاة الصبح وبدأ الصبح ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة))<sup>(27)</sup>.**

وإذا كان الإطلاق في قول أبي مخدورة رضي الله عنه: ((وكنت أقول في أذان الفجر الأولى)), فيقيد بما جاء في رواية أبي داود والطبراني: ((فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم)), أي إن كنت في وقت صلاة الصبح، وصلاة الصبح إنما تكون بعد طلوع الفجر، وهو موضع الأذان الثاني.

وفي الرواية الأخرى لأبي داود: ((وكان يقول في الفجر: الصلاة خير من النوم)), أي بعد بزوغ الفجر، وهو وقت للأذان الثاني.

وما يقوى أيضاً أن المقصود هو الأذان عند طلوع الفجر، لفظ: ((الأولى)) جاه التأنيث على أحد الاحتمالات من قبل مؤاخاته للإقامة.

ثم إنه لم يرد في شيء من النصوص النبوية بتسمية الأذان الأول الذي شرع قبل الفجر، بأذان الفجر أو الصبح، بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث

بعد الفجر، لأن لفظ الأول يصدق عليهم معاً.

ونحن نحمل قوله رضي الله عنه: ((في الأولى من الصبح)) على الأذان الثاني، بدليل قوله بعد ذلك: ((من الصبح)), فبين مراده بالأولى، ويؤكدده ما جاء في رواية عبد الرزاق والدارقطني: ((فإذا أَذَنْتُ بالأولى من الصبح)), فهو أول باعتبار الإقامة، وثان باعتبار الأذان الذي يسبق الفجر.

ويؤيده ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر، قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر، بعد أن يستبين الفجر، ثم اضطجع على شقه الأيمن، حتى يأتيه المؤذن للإقامة))<sup>(26)</sup>.

ومعنى قوله رضي الله عنها: ((إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر)), أي الأذان بعد طلوع الفجر الذي يسبق الإقامة، وجاء ذلك مفسراً عن أم سلمة رضي الله عنها إذ قالت: ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سكت

وأنَّ المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً فقال: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح).

**الراجح الت Shawib في الأذان الثاني:** بعد عرضنا للأقوال والأدلة، لا يسعنا إلا ترجيح القول بأن الت Shawib مشروع في الأذان الثاني عند طلوع الفجر الصادق، لا سيما وأنه العمل الذي جرى بالحرمين الشريفين زمن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم.

قال الباجي رحمه الله مبيناً عمدة الإمام مالك رحمه الله في مسائل الأذان: "والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك، ما أشار إليه في هذا الكتاب وصرح به في غيره، أن الأذان بالمدينة أمر متصل، يؤتى به في كل يوم وليلة ماراثوناً جمة بحضور الجمهور العظيم من الصحابة، والتابعين الذين أدركهم مالك رحمه الله وعاصرهم، وهم عدد كثير لا يجوز على مثلهم التواطؤ، ولا يصح على جميعهم النساء والسهور، مما ذكر بالأمس من الأذان ولا يجوز عليهم ترك الإنكار على من أراد تبديله أو تغييره، كما لا يجوز ولا يصح على

ابن عمر رضي الله عنه: ((إِنْ بَلَّا يَؤْذِنْ بِلَلِيلِ، فَكُلُّهُمَا وَأَشْرِبُوهَا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِنَ ابْنَ أَمْ مَكْتُومٍ)).<sup>(28)</sup>

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لَا يَجْعَلُنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانَ بَلَّا أَوْ قَالَ نَدَاءَ بَلَّا مِنْ سَحْوَرِهِ، فَإِنَّهُ يَؤْذِنُ أَوْ قَالَ: يَنْادِي بِلَلِيلِ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيَوْقَظَ نَائِمَكُمْ)).<sup>(29)</sup>

فلم يضف صلى الله عليه وسلم هذا الأذان إلى الفجر وقال: ((يَؤْذِنُ بِلَلِيلِ))، واعتبروا على الاستدلال بالمعقول في القول الأول، بأن ما ذكر من مشروعية الت Shawib عند الأذان الأول لإيقاظ النائم غير مسلم، لأن الت Shawib تذكر بالصلاة، ودعوة إليها حتى لا تترك، فناسب الأذان الثاني كي يتحفظ النائم ويستيقظ من نومه ويدرك صلاته قبل فواتها، ألا ترى أن بلا رضي الله عنه: ((لَمَّا أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَؤْذِنَهُ بِصَلَاتِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: هُوَ نَائِمٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِّنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِّنَ النَّوْمِ فَأَقَرَّتْ فِي تَأْذِنِ الْفَجْرِ، فَثَبَّتَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ)).

يذهب عليهم تبديل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما لا يقوله عاقل، فكيف أن يرضى بالتزامه مسلم، وهذا أمر طريقه القطع والعلم، وهو أشهر من أن يحتاج فيه إلى الاستدلال بأخبار الآحاد التي مقتضاها غلبة الظن".<sup>(30)</sup>

وقال أبو بكر البكري الشافعي رحمه الله: "جرت عادة أهل مكة بتخصيصه بالأذان الثاني، ليحصل التمييز بينه وبين الأول".<sup>(31)</sup>

جميعهم نسيان يومهم الذي هم فيه، ولا شهرهم الذي يؤرخون به، واهتمامهم بأمر الأذان ومثابرتهم على مراعاته أكثر من اهتمامهم بذكر اليوم والشهر ومراعاتهم له، فإذا رأينا الجماعة الذين شهدوا بالأمس الأذان قد سمعوه اليوم ولم يكن لأحد منهم إنكار لشيء منه، علم أنه هو الأذان الذي كان بالأمس، ولو جاز أن يكون هذا حكمه من التكرار والانتشار، ويصح من ذلك عليه التبديل والتغيير، وينتهي بذلك على جميعهم، جاز أن

## الهوامش

- 1- انظر مادة: ثاب وثوب، في لسان العرب (243/1)، والقاموس المحيط (43/1)، والنهاية في غريب الحديث (226/1)، ومشاركة الأنوار (173/1)، والفائق في غريب الحديث (180/1)، وختار الصحاح (ص:89).
- 2- الآية 103 من سورة البقرة.
- 3- الآية 175 من سورة البقرة.
- 4- معالم السنن (155/1).
- 5- متفق عليه، أخرجه البخاري (101/2 رقم: 608)، ومسلم (291/1 رقم : 389).
- 6- أخرجه مسلم ( 1 رقم : 291/1 ).
- 7- انظر التمهيد لابن عبد البر (29/24)، والمدونة (206/1) والجامع لأحكام القرآن (228/6)، والمعنى لابن قدامه ( 419/1 ).
- 8- انظر المجموع للنووي (101/3).
- 9- الوسيط (50/2).
- 10- انظر بدائع الصنائع (148/1).
- 11- نصب الراية (279/1).

- 12- حديث صحيح، أخرجه أحمد (408/3 رقم: 15413)، وأبو داود (136/1 رقم: 500)، والنسائي (2/1 رقم: 647)، وابن خزيمة (200/1 رقم: 385)، وابن حبان (578/4 رقم: 1682) وعبد الرزاق (1/457 رقم: 1779)، وأبو بعلى في معجمه (1/129 رقم: 136)، والطبراني في الكبير (7/174 رقم: 6735)، والبيهقي (394/1 رقم: 394)، وقال النووي في الجموع (99/1): "إسناد جيد".
- 13- حديث صحيح، أخرجه ابن خزيمة (202/1 رقم: 386)، والدارقطني (1/251 رقم: 933)، والمقدسي في المختارة (7/160 رقم: 2589)، والبيهقي (1/423 رقم: 1835) وصحح إسناده.
- 14- أخرجه الدارقطني (1/251 رقم: 935)، وعنه البيهقي (1/423 رقم: 1838) بإسنادين: الأول عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر، ورجاله ثقات غير العمري فإنه ضعيف لسوء حفظه؛ والثاني عن سفيان عن محمد عجلان عن نافع عن ابن عمر عن عمر، ومحمد بن عجلان صدوق، تكلم فيه بعضهم لاضطرابه في حديث نافع، ولا شك أن الطريق الأول شاهد له والأثر بهذين الطريقين حسن.
- 15- أخرجه ابن أبي شيبة (189/1 رقم: 2160)، وعبد الرزاق (1/473 رقم: 1822)، والبيهقي (1/423 رقم: 1837)، وقال الحافظ في التلخيص (1/201): "سنده حسن".
- 16- متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري (5/301 رقم: 2697)، ومسلم (3/1343 رقم: 1718).
- 17- حديث ضعيف، أخرجه أحمد (6/14 رقم: 23958)، والترمذى (1/378 رقم: 198)، وابن ماجه (1/237 رقم: 715)، وعبد الرزاق (1/473 رقم: 1823)، والدارقطني (1/251 رقم: 936) والبيهقي (1/424 رقم: 1839).
- 18- أخرجه أبو داود (1/148 رقم: 538)، ومن طريقه البيهقي (1/424 رقم: 1841)، والطبراني في الكبير (12/403 رقم: 13486)، عن سفيان عن أبي يحيى القتات عن مجاهد، وأبو يحيى القتات فيه ضعف، ولم ينفرد به، فقد رواه عبد الرزاق (1/475 رقم: 1832)، عن ابن عيينة عن ليث عن مجاهد، وليث بن أبي سليم ضعيف ومدلس، وهو شاهد للأول، يحسن به الأثر.
- 19- حديث حسن، أخرجه ابن ماجه (1/237 رقم: 716)، والطبراني في الكبير (1/354 رقم: 1078)، وابن أبي شيبة (1/189 رقم: 2162)، وعبد الرزاق (1/472 رقم: 1820)، ورواته ثقاب إلا أن فيه انقطاعاً، لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من بلال رضي الله عنه. وله شاهد جيد عند الدارمي (1/187 رقم: 1192) أخبرنا عثمان بن عمر بن فارس ثنا يونس عن الزهرى عن حفص بن عمر بن سعد القرظ المؤذن: ((أن سعداً كان يؤذن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حفص: حدثني أهلي أنَّ بلالاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنه لصلاة الفجر، فقالوا: إنه نائم، فنادى بلالاً بأعلى صوته: الصلاة خير من النوم، فأفقرت في أذان صلاة الفجر))، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح لكنه منقطع، لأن حفص بن عمر لم يبين عن من روى عنه من أهله.

- 20- أخرجه مالك بлага (1/72 رقم: 154)؛ وأخرجه ابن أبي شيبة (1/189 رقم: 2159) عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن رجل يقال له إسماعيل قال: ((جاء المؤذن عمر بصلوة الصبح فقال: الصلاة خير من النوم، فاعجب به عمر وقال للمؤذن: أفرها في أذانك)). وأخرجه الدارقطني في السنن (1/251 رقم: 935) من طريقين كما مر قبل قليل.
- 21- التمهيد ( / ).
- 22- سبل السلام (198/1).
- 23- نفسه.
- 24- انظر شرح التلقين للمازري (1)، وشرح العمدة لابن تيمية (4/109).
- 25- متفق عليه من حديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، أخرجه البخاري (2/126 رقم: 624)، ومسلم (1/573 رقم: 838).
- 26- انظر شرح زيد ابن رسلان للرملي (ص:92)، ومعنى الحاج للشريبي (1/136)، وفتح الوهاب لذكريا أنصاري (61/1).
- 27- انظر روضة الطالبين (199/1).
- 28- متفق عليه، أخرجه البخاري واللفظ له (2/129 رقم: 626)، ومسلم (1/508 رقم: 736).
- 29- متفق عليه، أخرجه البخاري (2/120 رقم: 618)، ومسلم واللفظ له (1/500 رقم: 723).
- 30- متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري (2/118 رقم: 617)، ومسلم (2/768 رقم: 1092).
- 31- متفق عليه، أخرجه البخاري (2/123 رقم: 621)، ومسلم (2/768 رقم: 1093).
- 32- المتفق (134 / 1).
- 33- إعانة الطالبين (236/1).

رسالة المسجد، العدد الثامن، محرم 1425هـ / مارس 2004م 11--